الدرس الأول: مفهوم الإقليم

- أهداف الدرس:
- التعرف على الصعوبة الموجودة في تعريف الإقليم وتحديد الأقاليم، ومحاولة تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وبيان مختلف المدلولات الخاصة بالإقليم (المدلول الجغرافي، السياسي، الجيوبوليتيكي، الاقتصادي، الاجتماعي).
 - أسئلة الدرس:
 - أين تكمن الصعوبة في تعريف "الإقليم" وتحديد "الأقاليم"؟
 - ما هو التعريف اللغوي للإقليم؟
 - ما هي مختلف المدلولات للإقليم؟
 - ما هو التعريف الاصطلاحي للإقليم؟
 - عناصر الدرس:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسات الإقليمية

- 1- في صعوبة تعريف "الإقليم" وتحديد "الأقاليم"
 - 2- التعريف اللغوي للإقليم
 - 3- المدلولات المتعددة للإقليم
 - 1-3-المدلول الجغرافي للإقليم
 - 2-3-المدلول السياسي للإقليم
 - 3-3-المدلول الجيوبوليتيكي للإقليم
 - 3-4- المدلول الاقتصادي للإقليم
 - 3-5- المدلول الاجتماعي للإقليم
 - 4- التعريف الاصطلاحي للإقليم.

تمهید:

يستخدم مفهوم الإقليم استخداما واسعا في شتى مجالات المعرفة، وهو يعني، بشكل مبدئي، مساحة معينة، أو حيزا جغرافيا، ذا خصائص طبيعية، وتاريخية، وبشرية، واقتصادية—اجتماعية معينة. كما يعد "علم الأقاليم Regionology" حلقة أساسية وأداة متميزة في تقسيم الأرض إلى مناطق، فهو يمثل دراسة عن الأقاليم، ويتضمن نظرية التقسيم

الإقليمي ومنهجيته، واستيعابا لعملية تشكل الأقاليم وتطورها والأسس النظرية لأدائها الوظيفي المستقبلي.

1- في صعوبة تعريف "الإقليم" وتحديد "الأقاليم":بعد مراجعتنا لعدد غير يسير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة الأقاليم والإقليمية، بشكل عام، وقفنا على مشكلة تعريف الإقليم، وهي إحدى المعضلات الثلاث التي اتسم بها حقل الدراسات الإقليمية، إلى جانب المعضلتين النظرية والمنهجية، فما من دراسة، أو مؤلف، إلا ويشير لتلك الصعوبة في تعريف الإقليم وتحديده، وهذا "ريك فاون" يقر بعد مراجعته للأدبيات الرئيسية المتعلقة بالإقليمية بأن مصطلح الإقليم "مفهوم محير"، ويمضي يؤكد، أنه على الرغم من الاهتمام العلمي الواسع النطاق بالنزعة الإقليمية، إلا أن ذلك لم يسمح بإنتاج تعريف مقبول على نحو واسع.

عدم وجود تعريف مقبول، بشكل عام، للإقليم، والافتقار للإجماع الأكاديمي حول هذه المسألة، أكدها الجغرافي الفرنسي "إيتيان غيلار Gillard. "قي دراسته التي نشرت ب" الحولية الجغرافية " الفرنسية عام 1962 حين كتب يقول: يجب أن تقر أنه في المدرسة الفرنسية التي كانت من أولى المدارس التي قامت بالدراسات الإقليمية لم يحدد مفهوم الإقليم فيها تحديدا نهائيا"، كما حذر الجغرافي «جون أجنو John Agnew" من أنه يوجد في الوقت الحالي ارتباك وفوضى فلسفية تسود الكتابة عن المكان، والفضاء، والإقليم"، حتى أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي كرس للترتيبات والوكالات الإقليمية، التي تعالج من القضايا ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، أغفل، أو بالأحرى فشل في وضع تعريف محدد وواضح للإقليم، وهو ما أدى ب "جوزيف ناي Joseph Nye" إلى الإقرار بأن: "ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم ولكن دون جدوى".

ذات الاتجاه يذهب إليه "إنيس كلود Inis L. Claude": بتأكيده عدم وجود إجماع بشأن رسم حدود الأقاليم، أو الأقاليم الفرعية، كتب في ذلك: "لا يتجزأ العالم بسهولة وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، إنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة متناهية فهي ذات طريقة غير مناسبة للتغيير أو متطلباته، وكذلك لتداخل بعضها ببعض"، كما لاحظت "لويز فاوست

Louise Fawcett"، أن لمفهوم الإقليمية "تاريخ معقد بسبب طبيعته المرنة والمتتازع عليها جوهريا"، ويذهب "فريديك سادربوم Fredrik Soderbaum"، والذي يعد من بين العلماء الأكثر تأثيرا في حقل الإقليمية، إلى أبعد من ذلك، بتأكيده أن "الفضاء الإقليمي"، لا يزال "مفهوما ومدركا بشكل سيء للغاية"، ثم يدرج، في موضع آخر، مع زميله "هيتن Thompson"، أن ذات المفهوم هو "مفهوم مائع" كما أدرج "وليام تومبسون تومبسون William R. لتعاريف المتاحة حول الأقاليم، إحدى وعشرين خاصية استعملت لتحديد معالم النظام الفرعي الإقليمي.

يعتقد البعض، أمثال "بروس روسيت Bruce Russet، وكانتوري Cantori .LJ وسبيغل. Speigel"، أن "العامل الجغرافي" ، لوحده غير ذي جدوى لتعريف الإقليم وتحديد معالمه، فالتجاور بين الوحدات السياسية، بوصفه المتغير الرئيسي في تحديد الأقاليم قد يولد "تتائج مشوشة"، مثلا، توجد منطقة أساسية متضمنة في مفهوم الشرق الأوسط تشمل دول المشرق العربي، ولكن هل تعد الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس، جزءا منها؟ هل تعد تركيا جزءا من أورويا، أم جزءا من الشرق الأوسط؟ حتى أن "إدواردز" يبدأ مؤلفه عن آسيا بفصل عنوانه "أسيا هل هي موجودة ؟ ". إذن من الواضح أن ثمة حاجة إلى أكثر من التجاور من أجل تحديد معنى الإقليم بشكل ثابت، هنا يقترح "بيوزان وناي" عامل الاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول جنبا إلى جنب مع العامل الجغرافي، وإن اختلف نوع الاعتمادية المتبادلة المقصودة عند كليهما؛ فبيوزان يقصد، طبعا، الاعتمادية المتبادلة في شقها الأمني، وهو ما يدعوه بـ " الاعتمادية الأمنية المتبادلة، في سياق "نظرية مركب الأمن الإقليمي" أما "ناي"، فيقصد الجانب الاقتصادي من فكرته والاعتمادية المتبادلة المركبة". على أية حال، يمكن أن تعد فكرة الترابط الجغرافي على نطاق واسع وإن ليس على نطاق عام – بمثابة نقطة نظلاق أساسية للتحديد الثابت لإقليم ما.

2- التعريف اللغوي للإقليم: الإقليم في اللغة العربية جمع أقاليم وتعني الأرض السبعة وأقاليم الأرض أقسامها، وهي كلمة معربة من الكلمة اليونانية Klima ذات الدلالة الجغرافية، قال ابن دريد لا أحسب الإقليم عربيا وقال الأزهري أحسبه عربيا، وأهل الحساب يزعمون أن الدنيا سبعة أقاليم كل إقليم معلوم، وقد سمي إقليما لأنه مقلوم من الإقليم الذي يتاخمه أي مقطوع. وقد استعمل العرب هذا المصطلح منذ بدء الحضارة العربية واقتصر معناه على مدلولين الأول: مناخي حين قسموا العالم إلى خمسة أقاليم مناخية، وهي إقليم

استوائي وإقليمان معتدلان وإقليمان قطبيان، ورد هذا التقسيم ذاته في القرن السادس قبل الميلاد في مؤلفات العالم اليوناني برميندس Parmenides، الذي يرى أن الإقليمين المعتدلين هما المؤهلان للسكن، أما الاستوائي فإنه ملتهب والقطبان متجمدان، وقد أضاف العرب إقليمين مناخين آخرين إلى ما سبق، فبلغت هذه الأقاليم عند ابن خلدون وغيره سبعة. والمدلول الثاني: الجغرافي الشامل، فقد قسم علماء الجغرافيا العالم إلى أقاليم فمثلا المقدسي البشاري أورد الأقاليم التالية في الوطن العربي وهي؛ جزيرة العرب والعراق والشام ومصر والمغرب وفي العالم الأجنبي أورد المشرق والديلم والرحاب والجبال وفارس وخورستان و كرمان والسند. وكلمة الإقليم يقابلها في المغرب العربي كلمة الجهوي، المشتقة من كلمة جهة بمعنى منطقة أو مكان محدد.

هناك فرق بين كلمة الإقليم بمعناها الضيق والواسع، ففي إطار الدولة الواحدة يتعلق المفهوم الإقليمي بوحدة جغرافية أصغر من الرقعة الجغرافية للدولة، لذا يتولد مفهوم الإقليم من خلال تجزئة الرقعة الجغرافية للدولة إلى عدة أقاليم يطلق عليها ولايات أو محافظات، أما المفهوم الإقليمي على مستوى دولتين أو أكثر فمدلوله آخر، إذ يعني مجموعة دول تجمعها صفات وخصائص ومصالح مشتركة.

وفي المصادر اللغوية الأجنبية، لغويا؛ استمد مفهوم الإقليم من الكلمة اللاتينية "رجيو الهجوية التي تعني "اتجاه Direction"، كما أنه مشتق أيضا من الفعل اللاتيني "ريغو "Regio"، الذي يعني "يقود to steer"، أو "يحكم rule". لذا، فإن المعنى الأصلي لـ "ريغو"، أرتبط بالحكم وليس بفضاء محدد بحدود.

وفي الإنجليزية تشير كلمة إقليم Territory، إلى الأرض أو المنطقة تحت سيطرة الحاكم أو الدولة، وكلمة إقليم Region وتشمل تقسيم العالم The world أو الكون niverse أو المدن Cities، أو المناطق Districts إلى أقسام متعددة. كما تعني المناطق الجغرافية أو المناطق الإقليمية الداخلية التي تتبع السلطة السياسية.

واستخدم مفهوم الإقليم، لاحقا للدلالة على "الحدود Boundary"، أو "فضاء محدد "province"، وغالبا ما استعمل ليرمز إلى "المحافظة أو المقاطعة Dilimited space"، وقد أشار الجغرافي "كالاسوفكي N"، الله أن المفهوم الأولي في الرياضيات هو مفهوم "العدد"، وفي الفيزياء مفهوم المادة، والطاقة، وفي علم الأحياء مفهوم "الخلية"، أما

في الجغرافيا فهو "الإقليم"، الذي يعد نواة علم الجغرافيا التي تتركز حولها المفهومات والاتجاهات.

3- المدلولات المتعددة للإقليم:

1-1-المدلول الجغرافي للإقليم: هو مدلول شامل للعناصر الجغرافية الطبيعية، المناخية والترابية والنباتية والتضاريسية والجيوكيماوية والاجتماعية والسكانية بمدلولاتها المختلفة الجوانب، وهو مدلول لا يرتبط بالمفهوم النظامي أو الإداري، بل يرتبط بمساحة معينة من سطح الأرض والتي لها خصائص ومواصفات طبيعية وجغرافية متقاربة تميزها عن إقليم جغرافي آخر وتبرز وحدتها وشخصيتها، كما أن الأقاليم الجغرافية ليس لها حدود واضحة المعالم، مثل تجاور الإقليمين الاستوائي، والمداري كما أن الإقليم الجغرافي ثابت ودوام العوامل المكونة له، وهو قديم قدم الطبيعة حين تكونت الكرة الأرضية وأقاليمها الطبيعية.

بحسب المدلول الإقليمي الجغرافي فإن الإقليم يؤلف أكبر وحدة جغرافية إقليمية، يمكن أن تقسم إلى وحدات أصغر تعرف باسم المنطقة Subrigion، وهذه تقسم إلى وحدات أصغر منها تعرف باسم المقاطعة District، في ضوء ذلك يتم تقسيم العالم إلى وحدات جغرافية سياسية ممثلة بالدول.

إن أهم سمات الإقليم الجغرافي الطبيعي أنه يتميز كونه وحدة طبيعية، تشمل مساحة كبيرة من سطح الأرض كما هو الحال في الإقليم الاستوائي أو المداري أو القطبي أو تقسيم العالم إلى قارات معينة، ولا تتفق حدود الإقليم الجغرافي مع الحدود الإدارية والسياسية في حالات كثيرة، فالجزيرة العربية مثلا بمدلولها الإقليمي الجغرافي هي إقليم جغرافي مستقل، له خصائصه الطبيعية والبشرية والسكانية والاقتصادية، والاجتماعية التي تميزه عن الأقاليم الجغرافية الأخرى كبلاد الشام، أو وادي النيل أو المغرب العربي.

لقد درج الجغرافيون في دراستهم للأقاليم إلى تقسيمه إلى أقسام متعددة أبسطها القارات، لكن باستمرار التفاوت بين البيئات وظهور الفوارق العميقة في التركيب السياسي والبناء الاقتصادي، اتجهت معظم الدراسات إلى تقسيم العالم إلى أقاليم عدة أهمها السياسية والاقتصادية والديموغرافية، ودراسة كل منها دراسة مستقلة حتى داخل القارة الواحدة والإقليم الواحد والدولة الواحدة في إطار قواسم مشتركة.

يحدد الإقليم الجغرافي مركز الدولة السياسي من حيث القوة والضعف، فالدول ذات الموقع المتوسط من العالم هي أهم شأنا من دول الأطراف، لأنه يجعل الدولة على صلة دائمة بالأحداث والقضايا الدولية، كذلك يزداد أهمية موقع الدول التي تشرف على الممرات المائية الدولية. إضافة إلى أن الموقع الجغرافي يكسب الدولة مبادئ وثوابت ترتكز عليها في تعاملها مع العالم الخارجي، بناء على عدد من الخصائص التاريخية والحضارية واللغوية، ومن ثم يحدد نوعية العلاقة مع الآخرين سواء كانت علاقة تعاون أو صراع.

إلا أن التطور في تكنولوجيا الاتصالات الدولية والعولمة الاقتصادية وتكنولوجيا السلاح، أضعف كثيرا من تأثير المتغيرات الجغرافية للأقاليم، إلا أن هذا التغير ليس حتمية فمن ناحية: لم يلغ كلية المميزات التي تتمتع بها الجغرافيا الإقليمية. من ناحية ثانية: فالظواهر التي تقال من الإقليمية بمسافاتها الجغرافية لا تزال تقتصر على العالم المتقدم، أما الجزء الأكبر من العالم المتبقي وهم الأغلبية من سكان الكرة الأرضية، لا تزال الدولة تمثل الاتجاه السائد ويبقى الحدود شأن كبير في عالم اليوم، ليس فقط حدود سياسية بل أيضا تقافية وحضارية، ولا يزال الإنسان مرتبط بوطنه وإقليمه، وسيظل الإقليم الجغرافي هو الأساس الحقيقي للإمارة والسيادة، ولا زال الحجم الأكبر من التفاعلات الدولية تتم في إطار أقاليم جغرافية متقاربة.

2-3 المعلول السياسي للإقليم: ينصرف المعلول السياسي للإقليم إلى البقعة المحددة من الأرض، التي تمارس عليها الدولة سلطاتها وسيادتها، ويعتبر الإقليم مقوما أساسيا في تكوين الدولة إلى جانب السكان والحكومة والسيادة، ويعد الوعاء الطبيعي للمجتمع السياسي وتتفاعل فيه كافة العناصر المادية والمعنوية الطبيعية والبشرية، في ضوئه تتعدد القيم والمبادئ والأهداف للدولة وتنفرد فيه بإصدار قراراتها ولا تخضع لأية سلطة تأتي من خارج الإقليم، ويشمل الإقليم السياسي عدة أجزاء هي:

- الإقليم الأرضي؛ يعني مساحة الأرض اليابسة التي يقيم عليها الأفراد، بكل ما تحتويه من أنهار وبحيرات.
- الإقليم البحري؛ يعني الرقعة المائية التي تحاذي سواحل الدولة إلى الحد الذي يقرره القانون الدولي، وهو ما يسمى بالمياه الإقليمية.
 - الفضاء الجوي؛ هو ما يعلو الإقليم الأرضى والمياه الإقليمية من علو جوي.
- الجرف القاري؛ هو قاع البحر المتصل بشاطئ الدولة والتي توجد خارج المياه الحرة.

- إضافة إلى أن الإقليم السياسي يتصف بعدد من المزايا تتمثل في الآتي:
- يعتبر منطقة مصطنعة محدودة المساحة، تتمثل في الدول الوطنية المنتشرة في أنحاء العالم، التي تتجاوز المائتي دولة في الوقت الراهن.
- يتمتع بحدود ومعالم واضحة تميزه عن الأقاليم السياسية الأخرى المجاورة، كالحدود السياسية بين الجزائر وكل من تونس والمغرب وليبياعلى سبيل المثال.
- يعتبر عرضة للتغيير سواء في المساحة أو الحدود أو الظروف الداخلية أو العلاقات الخارجية وغيرها من الظواهر المكونة له، لأنه من صنع الإنسان الذي يعتبر نفسه عامل متغير.
- يعد ظاهرة حديثة نسبيا، نشأ بعد نشأة الجماعات السياسية وأقدمها لا يتجاوز الحضارات الإنسانية القديمة كالمصرية والعراقية والصينية.
- يمتاز بتوافر البيانات الإحصائية التي تجمع على أساس الدولة أو الوحدة السياسية، بسبب وجود: أجهزة مختصة ومسئولة عن جمع البيانات الإحصائية لأغراض التخطيط والتتمية وغيرها.

كما أن خصائص إقليم الدولة تؤثر في أساليب الحياة الجماعية ونظمها المختلفة، ويعد مسرح للسياسة الخارجية وهدفا لها، إذ هو بمثابة ملعب الدبلوماسية والإستراتيجية والقوة العسكرية وهدفها في ذات الوقت. وتوسع الإقليم السياسي من الدولة ليشمل أقاليم سياسية أكبر political regional، تتكون من وحدات سياسية متعددة مثل إقليم الشرق الأوسط والإقليم العربي والاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي.

لقد شهد مفهوم الإقليم السياسي تطورات كبيرة، منذ أن ترسخ كأحد العناصر الأساسية المكونة للدولة، وكان لاكتشافات الإنسان خاصة في مجالي النقل والاتصالات أكبر الأثر في ديناميكية مفهوم الإقليم، غير أن ما شهده هذا المفهوم من تغيرات خلال العقود الثلاثة الماضية لم يكن لها مثيل من قبل، وجاءت التطورات الحديثة بفعل تضافر عوامل مختلفة شكلت تحديات جديدة لمفهوم الإقليم.

ثم جاءت العولمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة لتعمل تغيرا جوهرية في الإقليم السياسي وأركانه الأساسية، فالنظم الاقتصادية والسياسية المتعددة أصبحت متقاربة ومتداخلة بغض النظر عن الحدود التي تفصلها، الأمر الذي دعا البعض إلى ضرورة فصل السيادة عن الإقليم، على اعتبار أن الشكل التقليدي للسيادة المرتبط بالفضاء الترابي الحصري، لم

يعد نافعا نظريا ولا عمليا لمواجهة تدويل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن العالم التتافسي ليس له حدود ولم تعد الأسواق تملك صفة الوطنية، وأصبحت الحدود لا معنى لها باستثناء المشاريع السياسية التي ليس لها شأن كبير، وشهد العالم قيام أسواق مالية عابرة للحدود غير خاضعة لرقابة الدولة، كذلك عامل الثورة الإعلامية، فتكنولوجيا الإعلام الجديدة غيرت إحدى أهم ركائز السيادة وهي التحكم في أراضي وأجواء التراب الوطني للإقليم، فاستعمال الأقمار الصناعية غير مدى شمول السيادة للمجال الجوي، كذا شبكة المعلومات العالمية الإنترنت التي أسقطت حاجزي المكان والزمان، وفتحت الباب أمام تطورات بالغة الأهمية في مجالات متنوعة. ولم يعد المفهوم الجغرافي هو المعيار الوحيد لإقامة علاقات إقليمية وأصبح تعبير إقليمي لا يترجم عن فكرة جغرافية بحتة.

5-3- المدلول الجيوبوليتيكي للإقليم: لا يمكن فصل المدلول الجغرافي عن المدلول السياسي، ليأتي مدلول آخر يجمع بينهما هو المدلول الجيوبوليتكي، وهو العلم الذي يتكون من كلمتين إغريقيتين هما Geo وتعني الأرض و Politics وتعني السياسة، وتعتبر الجغرافيا السياسية منطلقا للجيوبولتيك والأصل الذي تفرعت منه، يقوم الجيوبولتيك على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية، كما يتصل بالعلم الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في أوضاع الدولة ومواقفها، خاصة السلوك السياسي الخارجي.

وهناك مبادئ جيوبولتيكية تقوم على مجموعة فرضيات إستراتيجية، تضعها الحكومة في تعاملها مع العالم الخارجي وتصيغها في سياستها الخارجية، تتضمن تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدودها الإقليمية من ناحية أهميتها في مصالحها الحيوية، أو إمكانية أن تكون مصدر تهديد لأمنها القومي. وتعمل الجيوبولتيك على ثلاث مستويات المحلي والإقليمي والدولي على النحو الآتي:

- الإقليم الجغرافي بمعنى الدولة: يثير هذا المفهوم قضية الحدود السياسية بين الدول، ويرتبط بمفهوم الدولة الوطنية الحديثة، ويتضمن المجال الذي تبسط فيه الدولة سلطاتها وسيادتها وتطبق فيه قوانينها على كافة الأشخاص الموجودين فيها، والحدود السياسية هي النقطة التي تتتهي عندها سيادة الدولة لتبدأ سيادة دولة أخرى.

- الإقليم كنقطة جوار جغرافي: يتعلق هذا المستوى بنظرة الدولة إلى دول الجوار ليس كمجموعة دول مختلفة، لكن كمجموعة إقليمية ذات خصائص متجانسة يكون للدولة مصالح مشتركة معها.
- الإقليم الجغرافي الدولي: يتحدد في الدول الكبرى التي لها اهتمامات على المستوى الدولي ولها مبادئ جيوبولتيكية عالمية وتنظر إلى العالم كإقليم واحد.

فالجغرافيا السياسية Political Geography تدرس الأنظمة الثلاثة: الدولي والإقليمي والقطري لمعرفة مدى تفاعل هذه العناصر مع بعضها، أو كل نظام على حدى لمعرفة الصفات المميزة لكل نظام، ويتعلق الوضع بالجغرافيا الإقليمية Regional Geography، التي تعنى بدراسة الوحدات السياسية من حيث أنها تنتمي إلى أقاليم جغرافية معينة تتباين أو تتشابه في ظروفها الطبيعية، أخيرا أصبح هناك اهتماما بالجغرافيا الاقتصادية – Geo نظرا لغلبة العناصر الاقتصادية في الوقت الراهن.

هناك العديد من النظريات الجيوبوليتيكية يركز بعضها على النفوذ الأرضي وأخرى تركز على النفوذ البحري وثالثة على المجال الجوي، هدف هذه النظريات دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطاؤها أهميتها السياسية الموضوع واحد وجوهري، هو السيادة العالمية والسيطرة على العالم من أجل الاستحواذ على التجارة العالمية، واستغلال موارد الشعوب وإبعاد ما قد يرونه تهديدا لنفوذهم، إضافة إلى مفهوم معاصر للجيوبولتيك ظهر في الولايات المتحدة هو مفهوم الحدود الشفافة، يقصد به الهيمنة الاقتصادية والعسكرية دون حدود وخرائط، ويسمح بأن يكون العالم مجالا حيويا للولايات المتحدة، أهم سمة في هذا المجال هو اللامواجهة عن طريق استخدام مزايا السيطرة والحروب بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

كان الوطن العربي قديما وحديثا محورا أساسيا لتطبيق هذه النظريات، التي سعت معظمها لتفتيت المنطقة وتقسيم دولها، وتقاسم خيراتها لضمان السيطرة عليها، وبث الفوضى الجيوبولتيكية عن طريق تشجيع الطوائف والأقليات التي تزعزع الاستقرار في العمليات السياسية الداخلية ومنع أي دولة عربية من التحول إلى قوة سياسية أو اقتصادية منافسة.

3-4- المدلول الاقتصادي للإقليم: عرف الإقليم في العلوم الاقتصادية بأنة منطقة متجانسة (متماثلة) في عدد المعايير المحددة للخصائص الجغرافية والسكانية الخ والتي تميزه عن غيره من الأقاليم والمناطق المجاورة ويمكن أن تكون الأقاليم عقدية أي أن النشاطات الاقتصادية تتمركز في منطقة واحدة وأن المركز الأدنى مرتبط بالمركز الأعلى

الذي يعلوه رتبه، وهذا الارتباط بين المراكز قد يكون ارتباط وظيفي وهو ارتباط يتكون من وحدات غير متجانسة إلا أنها ترتبط مع بعضها البعض ارتباطا وظيفيا وهذا الارتباط يأخذ شكل التدفقات قد تكون تدفقات السلع, السكان والخدمات، الاتصالات ... الخ) أو ارتباطا هرميا أي أن التدفق يحدث باتجاه الأعلى ويستعمل مفهوم الإقليم حاليا في التحليل والتخطيط بصورة دقيقة للعديد من البرامج العامة الدولية والوطنية والإقليمية.

5-3 - المدلول الاجتماعي للإقليم: عرف علماء الاجتماع الإقليم بأنه: منطقة تمتاز بظواهر اجتماعية معينة وأنماط سلوكية متميزة للسكان.

4- التعريف الاصطلاحي للإقليم: خروجا من دائرة المدلولات اللغوية لكلمة "إقليم"، وولوجا إلى دائرة التعريفات الاصطلاحية، نجد أن ذات المفهوم، كما سبق وأن أشرنا، يعد من أشد المصطلحات غموضا وتعقيدا، وأكثرها افتقارا للدقة والوضوح، ومع ذلك كانت هناك محاولات عديدة وجادة من قبل كوكبة من الباحثين والدارسين للأقاليم والإقليمية لتوضيح هذا المفهوم وإزالة الغموض عنه، والبحث في المعايير المعتمدة في تحديد الأقاليم وتعريفها.

يعرف "شاريغن M.D. sharygen الإقليم على أنه: "مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له، التي تتميز بالوحدة، والترابط المتبادل، والكلية"، ويعرفه "محمد علي دياب" على أنه: "وحدة مكانية تشكل كلا متكاملا تتميز بمنشأ مشترك وترابط مكوناتها، علما أن الارتباطات الداخلية والتفاعلات المتبادلة تتميز عن الارتباطات الخارجية من حيث استقرارها وقوتها. إنه مكان متكامل عضويا، تجتمع فيه مكونات مجال العقل، وإمكانية التطور والضبط الذاتيين".

"التعريفات السابقة المقدمة للإقليم قد لا تقودنا بعيدا"، هذا ما تؤكده "لويز فاوست"، حينما اقترحت دمج الخصائص المشتركة للوحدات المكونة للإقليم، ودرجة التفاعلات البينية، ومن ثم إمكانية التعاون فيما بينها.

- قائمة المراجع:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم وابن منظور الإفريقي، لسان العرب، المجلد 12، بيروت، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968.
 - الهيئة العامة للموسوعة العربية، المجلد 10، دمشق، الموسوعة العربية، 2001.

- مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومتطلبات التكامل، دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية- العربية، والعربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
 - هادي أحمد مخلف، الجغرافيا، ط2، صنعاء، اليمن، الأمل للطباعة، 1998.
- بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، ج1، الكويت، العدد 282، 2002.
- فتحي محمد أبوعيانة، الجغرافيا الإقليمية، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
- عبد الله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية، دراسة في الجغرافيا السياسية، بيروت، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، 1994.
- سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي، العدد 332 (أكتوبر 2006).
- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، ط4، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1998.
- محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، الدوحة دار وائل، 2000.
- على محمد دياب ،" مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق للآداب و العلوم الإنسانية، مج. 28، ع. 2 (2012).

- قشي عشور، نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.
- أحمد حسين الريدي، السياسة اليمنية الإقليمية في ظل المتغيرات الدولية (1995- 2005)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
- Luk Van Langenhove, Building Regions the Regionalization of the World Order, England: Ashgate Publishing limited, 2011
- Fredrik Söderbaum, "Exploring the Links between Micro-Regionalism and Macro-Regionalism", In: Mary Farrell, Björn Hettne,
 Luk Van Langenhove (Eds.), Global Global Politics of Regionalism:
 Theory and Practice, London: Pluto Press, 2005.
- -Etienne Juillard "La Région: essai de définition", Annales de Géographie, Vol. 70, No. 387, (1962)